المحاضره الحاديه عشر (التنمية الحضريه)

اولا : لماذا التنمية الحضريه ؟

يمر العالم الآن بأخطر مرحلة تاريخية ، فلأول مرة في تاريخ العالم طبقاً لإحصائيات عام (٢٠٠٨م) يعيش أكثر من نصف سكان العالم أي ما يقرب من (٣،٣) مليار شخص في مناطق حضرية وبحلول عام (٢٠٣٠م) من المتوقع أن يبلغ عدد قاطني المناطق الحضرية ما يقرب من(٥) مليار ، وسيكون أغلبهم من الفقراء ، وسيتوقف مستقبل العالم بصفة عامة ومستقبل الدول النامية بصفة خاصة على اتخاذ مجموعة من القرارات استعداداً لهذا النمو السكاني الكبير في تلك المناطق الحضرية ويعد النمو العشوائي من أهم المظاهر المصاحبة للنمو الحضري وأحد مشكلاته ، سواء في العالم الثالث أو في العالم المتقدم .

أي أن العشوائيات ظاهرة عالمية لا تقتصر على مجتمعات بعينها بل هي موجودة في كافة المجتمعات المختلفة والمتقدمة على حد السواء ، وان اختلفت الأسباب والنتائج المترتبة على ظهورها فالدول المتقدمة تعاني منها ومن ذلك مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومدينة يورو كشير بالأمم المتحدة وتعاني منها كذلك غالبية مدن العالم الثالث ، حيث تنتشر المناطق العشوائية في أمريكا اللاتينية في حضر البرازيل ، والأرجنتين ، وتنشر أيضاً في المدن الأفريقية (نيروبي في كينيا - لاجوس في نيجيريا - ودار السلام في تنزانيا) - وكذلك في الدول العربية .

حيث شهدت مدن معظم الدول العربية نمواً حضرياً متسارعاً نتيجة لتدفق تيارات الهجرة ، وارتفاع معدلات الزيادة السكانية الطبيعية وتمركز هذا النمو بشكل واضح في المدن الكبرى ، بل يكاد ينحصر في مدينة رئيسية بكل دولة كما هو الحال في القاهرة والخرطوم والرياض والدار البيضاء ، الأمر الذي ترتب عليه ظهور المناطق العشوائية بها .

ويشير تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان "حالة سكان العالم٢٠٠٧م" أن سكان المناطق العشوائية في الألفية الجديدة أصبحت أعدادهم لا تقتصر على بضعة آلاف في بضع مدن في قارة تكتسب بسرعة طابع التصنيع ، بل هم يمثلون واحداً بين كل ثلاثة أشخاص من سكان المدن ، بحيث بلغ عددهم ملياراً ويشكلون بهذا سدس سكان العالم ويوجد حالياً أكثر من ٩٠% من سكان العشوائيات في العالم النامي حيث توجد في جنوب آسيا أكبر حصة منهم ، تليها شرق آسيا ، وأفريقيا جنوب الصحراء ، وأمريكا اللاتينية ويوجد في الهند والصين معاً ٣٧% من العشوائيات في العالم .

ومن الملاحظ أن المشكلة لا تخص مصر وحدها أو الوطن العربي ولكنها تخص أغلب دول العالم المتقدم والنامي على حد السواء وفيما يتعلق بالمجتمع المصري تحديداً ، تعد العشوائيات من أكثر القضايا إلحاحاً ، نظراً لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنية تهدد أمن واستقرار المجتمع .

ولقد أصبحت المراكز الحضرية (المدن) مركزاً لظهور الكثير من المشاكل الحضرية الناتجة عن سرعة التحضر وعدم مواكبة بقية قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المدن لهذه الظاهرة مما ساعد على ظهور العديد من المشاكل التي أثرت على جودة الحياة وحولت كثير من المدن إلى قرى بمفهوم قصور الخدمات اللازمة لتوفير حياة كريمة لإنسان المدينة ، هذا بالإضافة إلى التلوث البيئي بكل صوره .

ثانيا : مفهوم المناطق الحضريه المتخلفه :

ليس هناك اتفاق عام على تعريف المناطق الحضرية المتخلفة فتتصف المناطق الحضرية المتخلفة من الناحية المادية بسوء حالة المباني وضيق الطرق وانتشار القذارة فيها كما تتصف من الناحية الاجتماعية بازدياد كثافة السكان والفقر الشديد وسوء الحالة الصحية والتعليمية وارتفاع نسبة تشرد الأحداث والإجرام

وتعرف المنطقة المتخلفة بأنها منطقة سكنية توجد في وسط المدينة أو في أطرافها وتتسم المنطقة بالتدهور من الناحيتين الفيزيقية والاجتماعية فمن الناحية الفيزيقية تتسم بوجود المنازل القديمة المهملة والتي تكتظ بأعداد كبيرة من السكان تفوق طاقتها وفضلاً عن ذلك ، فإن شوارعها ضيقة وقذرة وغير ممهدة في كثير من الأحيان ، كما لا توجد شبكة للصرف الصحي .

وهي مناطق داخل المدن الكبيرة أو في أطرافها وتتميز بانحطاط المستوى في الناحيتين الطبيعية والاجتماعية فتعتبر ظاهرة المناطق الحضرية المتخلفة نتاجاً طبيعية لمظاهر النمو الحضري السريع حيث أدى ظهور المدن الصناعية والتقدم العمراني الواسع إلى خلق مشكلات اجتماعية واقتصادية بالمدن الكبرى التي اجتذبت أعداد هائلة من النازحين المهاجرين من القرى إلى هذه المدن سعياً وراء حياة أفضل ، ومن أبرز تلك المشكلات هي مشكلة المناطق الحضرية المتخلفة .

وفي الحقيقة هناك من يميز بين المناطق الحضرية المتخلفة والمناطق العشوائية على أساس النشأة التاريخية على اعتبار أن الأحياء الأكثر فقراً وازدحاماً **Slums** وهي ليست بالضرورة تعبيراً عن انتهاك قوانين التخطيط العمراني ، بينما المناطق العشوائية بالتعبير الدقيق **Squatters** التي تنشأ نتيجة وضع اليد والاستيطان غير القانوني في أملاك الدولة والأراضي الفضاء ، وتكون بالتالي غير مخططة عمرانياً منذ نشأتها.

وهناك من يرى أن مصر في الوقت الحاضر تستخدم مصطلح العشوائيات كمصطلح رسمي كدلالة للمناطق الحضرية المتدهورة عمرانياً أو غير المخدومة وتشمل في ذلك كل أنواعها وتنشأ المناطق الحضرية المناطق الحضرية المتخلفة إذا توافرت ثلاثة شروط رئيسية :

١- توافر أراضي خالية داخل نسيج الكتلة العمرانية للمدينة .

٢- وجود استخدامات بنائية غير مستعملة أو مهجورة .

٣- ضعف حماية الأراضي واستعمالاتها .

وبناء على ذلك يمكن تحديد أسباب نشأة المناطق الحضرية المتخلفة بشكل عام في :

١- أما أن كان ممتازاً في وقت ما تم تركه سكانه الأصليون بمرور الوقت وتقادم مبانيه وحل محلهم سكان أقل دخلا ثم تركه هؤلاء وحل أقل دخلا ، وهكذا حتى وصل الحي إلى حالته المتخلفة في المباني والطرقات والتسهيلات من ناحية وفي نوعية السكان من ناحية أخرى .

٢- وأما أن الحي نشأ متخلفاً من الأصل وذلك لوجوده في منطقة غير مرغوبة لقذارتها أو لبعدها عن المواصلات ، فلم تقبل عليه إلا فئة خاصة من الناس ، فنشأت مبانيه وطرقاته ، وتسهيلاته متخلفة منذ البداية .

٣- وأما أن الأرض التي تنشأ عليها لم تكن ملكاً لأصحاب المباني ، كما يحدث كثيراً في أطراف المدينة ، فنشأ الحي مؤقتا وبطريقة غير قانونية مما أدى إلى انحطاط مستوى مبانيه وطرقه وسكانه .

ثالثا : مفهوم التنميه الحضريه :

تتعدد تعريفات التنمية الحضرية ومنها :

تعرف التنمية الحضرية بأنها مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية و بين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى .

وتعرف التنمية الحضرية الريفية أيضاً بأنها عملية نشاه المجتمعات الحضرية ونموها ، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية ، والتغير الموجة الذي يعترى المدينة ،من حيث ازدياد الكثافة السكانية ،والاشتغال بإعمال غير زراعية وبدرجه عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي ، وفى ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية ، وكذلك تجديد وإقامة المباني ،والتغير الجوهري في استخدام الأرض .

ويمكننا القول إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديموقراطيا يشجع مشاركة، الموطنين وتشير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا .

ويمكن تحديد أهداف التنمية الحضرية في :

١- تنمية المناطق الحضرية مثل تحديث وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء ،وشبكات المياه والكهرباء .

٢- تنمية وتحديث الريف وخلق قوى جذب في القرى .

٣- توطين الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية لخلق مراكز جذب للإفراد .

٤- إتباع سياسة للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلي المدن الصغرى والقرى .

٥- الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية .

٦- الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة وبأسلوب تخطيطي سليم سواء التابعة منها أو المستقلة كمراكز جذب للإفراد سواء للعمل آو الإقامة .

رابعا : نهج التنميه الحضريه بالمشاركه :

إذا كان مفهوم المشاركة بمدلوله العام يشير إلى أنها : العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك في اختيار أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف " ، فإنه يقصد بمفهوم المشاركة في التنمية المحلية" إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية ، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية" ، فمشاركة الأفراد في تصميم الخطط التنموية المحلية وتنفيذها بعد ذلك ، سواء كان ذلك بالاعتماد على أنفسهم أو بمساعدة الحكومة حيث تعتبر المشاركة بمثابة همزة الوصل التي تربط جهود الأفراد المحليين بمساعي الحكومة المركز وهذا ما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي .

كما عرفت المشاركة في التنمية المحلية على أنها " إشراك الناس في مشروعات التنمية المحلية وتختلف درجة هذه المشاركة وشكلها باختلاف الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية من بلد لآخر" ، ويشير هذا التعريف إلى أن هناك عوامل عديدة تتحكم في درجة المشاركة وتحدد شكلها ، ذلك إن إشراك الأفراد في مشروعات التنمية ، لاسيما المحلية منها تختلف من حيث الدرجة والشكل من مجتمع لآخر ، حسب الخصائص والظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية السائدة في كل المجتمع وهذا ما يؤكد على ضرورة أخذ كل هذه الخصائص المحلية بعين الاعتبار ، عند تصميم أي خطة تنموية أو عند صياغة أي سياسة تنموية أو عند أي إستراتيجية للمشاركة .

لقد أشار "دوباي" " **Dubay"** في دراسته التي أجراها على موضوع التنمية في بلدان العالم الثالث في أواخر القرن العشرين ، إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وحتميتها في كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين للمساهمة والقيام بدور ايجابي

في مجريات الأحداث والقرارات المهمة ، التي تمس مجتمعهم وتؤدي إلى ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف الفئات والمستويات في المجتمع ، فالمشاركة تجعل أفراد المجتمع يعملون على مساندة وتنفيذ وتتبع سير المشروعات التنموية ، خاصة إذا تأكد الأفراد من أن الهدف الحقيقي من هذه التنمية هو تحقيق احتياجاتهم وتلبية مطالبهم بالدرجة الأولى ، كما تعمل المشاركة على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون فيما بينهم وبين الحكومة ، حيث تجسد مبدأ الديمقراطية وتكريس سياسة اللامركزية في إدارة الشئون المحلية وتدعيم الرقابة الشعبية على المشروعات التنموية التي تقوم بها الحكومة ، بما يعود بالمصلحة العامة على أفراد المجتمع ، كما تزيد المشاركة من الوعي الاجتماعي للأفراد من خلال عمليات الشرح المستمر للخدمات والمشروعات ، التي يقوم بها المسئولين على التنمية المحلية ، مما يؤدي إلى اكتشاف قيادات محلية جديدة ، تبرز بشكل تلقائي من خلال مواقفها من الأنشطة والبرامج ، فبروز قادة جدد يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرأسي والامتداد الأفقي لتحقيق التنمية المتكاملة والشاملة التي تعود الأفراد على الحرص على المال العام وتضافر .

ويمكن تلخيص أهمية مشاركة أفراد المجتمع في عملية تنمية المجتمع المحلي في :

١. تساعد المواطنين على تنظيم أنفسهم في مؤسسات أو منظمات مدنية .

٢. تدعم المنظمات الحكومية في تحقيق احتياجات الأفراد وتطلعاتهم .

٣. تدعم الديمقراطية .

٤. تمد جسور الثقة بين الحكومة والمواطنين .

٥. تمكين الأفراد من تحمل أعباء التنمية والاستفادة من عوائدها بطريقة أكثر عدالة .

٦. إن مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في العملية التخطيطية يعتبر مؤشراً هاماً لواقعية الخطة وقدرتها على التعبير الحقيقي عن الحاجات والمشكلات التي يعاني منها أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع .

٧. ان المشاركة وسيلة للحصول على بيانات ومعلومات تساعد في صنع وصياغة الخطة .

٨. تسهم مشاركة أفراد المجتمع في ترشيد القرار التخطيطي وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف المجتمعية ومقابلة الحاجات وحل المشكلات .

٩. كما أن للمشاركة دور مؤثر وفعال في تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة .

١٠. لقد أصبح منهج التنمية بالمشاركة من أهم المناهج التي تتبعها المجتمعات المتحضرة ، حيث تم الاهتمام بالمشاركة المجتمعية وتنميتها وتدعيم شعور أفراد المجتمع وغيرهم من الشركاء بالانتماء والملكية لضمان استدامة عملية التنمية ، ومن أبرز المعونات الأجنبية التي تتعامل مع مصر في هذا المجال الوكالات الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، وقد بدأ هذا المشروع على نطاق ضيق كمشروع تجريبي (Pilot)عام ١٩٩٨م، التخطيط بالمشاركة في حي بولاق الدكرور ومنشأة ناصر ، وقد قام ببعض التجارب والأنشطة القابلة للتعميم ، غير أن التنمية الحضرية كان يتم القيام بها بأسلوب التطوير التقليدي ، مثل : تحسين الأوضاع البيئية ـ القيام بحملات نظافة ـ تخطيط مروري ـ إنشاء سوق حضاري ـ التعاون مع المجتمع المدني في المنطقة

١١. وفي عام ٢٠٠٤م تم إعادة هيكلة برنامج (GTZ)، وتم الاعتماد على أدوات التنمية بالمشاركة للتعامل مع العشوائيات ـ وتشمل هذه الأدوات ما يلي :

١. بناء الثقة .

٢. التعرف على المجتمع المحلي .

٣. تبادل المعلومات وبناء قاعدة معلومات جغرافية .

٤. التخطيط بالمشاركة .

٥. التقييم ومتابعة الأثر .

وفيما يلي ملخص لمكونات كل أداة :

أ/ بناء الثقة :

- ❑ توفير بعض الموارد .
- ❑ لقاءات واجتماعات دورية لتأكيد دعم الإدارة المحلية .
- ❑ القيام ببعض المشروعات العاجلة لتخفيض حدة بعض المشاكل الملموسة (إزالة تراكمات القمامة ـ رصف مداخل ـ شفط صرف صحي ..الخ) .

٢- التعرف على المجتمع المحلي .

- ❑ لقاءات واجتماعات دورية للتعرف على الشركاء المحليين بما فيه القطاع الخاص والقيادات المحلية النسائية والشبابية .
- ❑ تقدير الاحتياجات بالمشاركة عن طريق البحث السريع لتحديد المشكلات والأولويات والموارد المحلية .
- ❑ مراجعة الدراسات والمخططات السابقة عن المنطقة.
- ❑ دراسة وتحليل الوضع الراهن (عمرانياً ، بيئيا ، اقتصادياً ، اجتماعياً
- ❑ التعرف على قدرات كل شريك محلي وتحليلها.

٣- تبادل المعلومات وبناء قاعدة معلومات جغرافية :

- ❑ توفير خرائط حديثة.
- ❑ إنشاء قاعدة بيانات من خلال نظم المعلومات الجغرافية **.(GIS**
- ❑ الاتفاق على بروتوكول لتبادل المعلومات المتاحة بين الشركاء (وتوافر معلوماتي لدى كل الشركاء).
- ❑ بناء قدرات الشركاء المحليين وتدريبهم على **GIS**

٤- التخطيط بالمشاركة :

- ❑ عقد يوم مفتوح لعرض مخرجات التعرف على المجتمع المحلي ، وتحليل الوضع الراهن ، والاتفاق بين الشركاء على البدء في التخطيط.
- ❑ تشكيل لجان التخطيط والتنمية بالشيخات(المناطق) ، بقرار من رئيس الحي ، تضمن ممثلين من الشركاء المحليين بالشياخة (مجلس الشركاء المحليين).

- تحديد المشروعات التنموية والإجراءات من خلال ورش العمل.
- وضع خطط تنموية على مستوى الحي تحدد أولويات المشروعات والبرامج (تنسيق بين احتياجات الشيخات).
- تخطيط موازنة مديريات الخدمات وفقاً لخطة التنمية بالمشاركة للحي خلال عملية التفاوض على مستوى المحافظة.
- تعبئة الموارد المحلية لتمويل المشروعات خارج خطة موازنة المحافظة من القطاع الخاص والجهات الوزارية والمجتمع المحلي.
- تعديل المخططات التفصيلية للشياخات في إطار المخطط التنموي للحي ، واعتمادها من الإدارة المحلية (المجلس المحلي والمحافظ

٤- التقييم ومتابعة الأثر :

- وضع خطة تنفيذية سنوية لمتابعة المشروعات والبرامج والإجراءات بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- اجتماع دوري للشركاء المحليين لمتابعة التنفيذ وتبادل المعلومات وتنسيق الأدوار .
- توثيق نتائج ومخرجات خطة التنمية .
- تقييم أثر التنمية على تحسين مستوى الخدمات والمعيشة للسكان .

خامسا : كيف نحقق التوازن في التنمية بين الريف والحضر ؟

١) الاتجاه إلى اللامركزية وجعل مقدرات أهالي القرى في أيديهم ، فهم أعلم من القيادات ومتخذي القرارات في المدن بمشكلاتهم واحتياجاتهم التي ما زالت يتحكم فيها قيادات المدن التابعة لها مما يؤدى إلى عدم اعتماد ميزانيات كافية لتنمية القرى واستحواذ المدينة على معظم مشروعات التنمية .

٢) رفع كفاءات المجالس الريفية والإدارات المحلية في القرى حيث مازال رؤساء هذه المجالس من حملة المؤهلات المتوسطة ولا علم لهم ولا دراية بأصول إدارة المشروعات ، ولا توجد إدارات هندسية تتبع القرية للإشراف على المشروعات أو ضبط المخالفات و التصدي للتعدي على الأراضي الزراعية .

٣) إشراك الأهالي في اقتراح المشروعات اللازمة لهم من خلال اجتماعات تعقد ما بين المجالس المحلية والقاعدة الشعبية حتى يشعر الأهالي بالانتماء إلى قريتهم وسوف ينعكس ذلك في صورة المشاركة الشعبية وإنشاء مشروعات بالجهود الذاتية .

٤) الاهتمام بتنفيذ القانون ومنع الاستثناءات وعدم تمكين ذوى النفوذ من خرق القوانين .

٥) استغلال وسائل الإعلام المنتشرة في القرى لتثقيف الأهالي ورفع درجة الانتماء لديهم بدلا من التركيز على تحويلهم إلى مجتمعات استهلاكية وتحفيز طموحاتهم لاقتناء وسائل الرفاهية المختلفة حتى لو لم يتناسب ذلك مع مستوياتهم المعيشية .

٦) تطوير الوسائل التكنولوجية لاستخدامها بطرق مبسطة و غير مكلفة وذلك حتى يمكن تعميمها على مستوى القرى مع تشجيع العلماء في المراكز البحثية للوصول إلى الحلول العملية لمشكلات الريف من مياه ومخلفات زراعية وصلبة وطاقة وتلوث .

٧) الاهتمام بتنمية الكفاءات وتشجيع المستنيرين من أهل القرية على البقاء في موطنهم للإسهام في تنميته حتى لا تعانى القرية من هجرة العقول منها إلى الحضر مما يزيد من الفجوة بين الريف والمدينة .

٨) الاهتمام بجعل الرابطة بين الريف والمدينة قائمة في إطارها الصحيح وهو دعم الحضر للريف على النهوض والتنمية وليس استنزاف موارد الريف المادية والبشرية لصالح المدينة .

٩) الاعتماد على نهج التنمية بالمشاركة سواء في الريف أو الحضر .

١٠) التركيز على التنمية الإنسانية (وما يتضمنه من خدمات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتنمية قدرات السكان) بدلاً من التركيز على مشروعات البنية التحتية بشكل أساسي ، لأن ذلك سيؤدي إلى استمرارية وتواصل التنمية الريفية والحضرية .

اسئلة المحاضره الحاديه عشره

السؤال الاول : (شهدت مدن معظم الدول العربية نمواً حضرياً متسارعاً نتيجة لتدفق تيارات الهجرة)
اشرحي العبارة السابقه بالتفصيل في ضوء فهمك لما يلي :

أ- تعريف التنمية الحضريه ؟

ب- اهداف التنمية الحضريه ؟